

القانون المُحدد للرسوم المرتبطة بتحصيل الأموال

بموجب القانون المحدد للرسوم المرتبطة بتحصيل الأموال خارج نطاق القضاء (WIK) وبموجب القرار المُلحق به، فإنه بدءاً من 1 يوليو 2012 يتم احتساب الرسوم المرتبطة بتحصيل الأموال خارج نطاق القضاء وفقاً لمقياس متدرج، ووفقاً لحد أقصى مُحدد لهذه الرسوم. يهدف هذا القانون إلى حماية المستهلكين والمؤسسات المملوكة من قبل فرد واحد من دفع رسوم تحصيل مرتفعة بشكل غير معقول.

- 15% على أول 2500 يورو من مبلغ الدين الأساسي المُستحق الدفع، وبعده أدنى (لرسوم التحصيل) قدره 40 يورو،
- 10% على ال 2500 يورو التالية من مبلغ الدين الأساسي المُستحق الدفع،
- 5% على ال 5000 يورو التالية من مبلغ الدين الأساسي المُستحق الدفع،
- 1% على ال 190000 يورو التالية من مبلغ الدين الأساسي المُستحق الدفع،
- 0.5% على مبالغ الدين التالية التي تزيد عن ذلك، وبعده أقصى مبلغ دين مُستحق قدره 677500 يورو.

منذ متى بدأ سريان تطبيق هذه الرسوم؟

القانون المحدد للرسوم المرتبطة بتحصيل الأموال خارج نطاق القضاء (WIK) والقرار المُلحق به أصبحا ساريان المفعول بدءاً من 1 يوليو 2012. وينطبق هذا التشريع على المطالبات بالدفع التي كان يجب الوفاء بها بعد تاريخ 1 يوليو 2012. ومن ثم، فإن تاريخ صدور الفاتورة ليس هو العامل الذي يُعتمد به، فالعامل الذي يُعتمد به هو تاريخ التخلف عن سداد المبلغ المُستحق. إذا كانت هناك مطالبات بالدفع لم يتم الوفاء بها، ناتجة عن تخلف عن السداد بتاريخ سابق ل 1 يوليو 2012، فإنه يتم احتساب التعويض المرتبط بعدم دفع مبلغ رسوم التحصيل بموجب القانون المعمول به قبل هذا التاريخ (أي قبل 1 يوليو).

هل يُصبح مبلغ الرسوم المرتبطة بتحصيل الأموال واجب الدفع على الفور إذا انقضى تاريخ الاستحقاق؟

إذا كان الأمر يتعلق بمطالبة بالدفع خاصة بأحد المستهلكين فالجواب هو "لا". فيجب أن يُرسل لك أولاً إشعار من دون فرض أي رسوم إضافية (وهو ما يُسمى بإشعار ال 14 يوم)، حيث تُمنح مهلة مدتها 14 يوماً لدفع المبلغ. في هذا الإشعار يجب ذكر الآثار المترتبة على عدم الدفع خلال هذه المدة، والتي من ضمنها التعويض المُرتبط بعدم دفع مبلغ الرسوم المرتبطة بتحصيل الأموال.

بخلاف مبلغ الرسوم المرتبطة بتحصيل الأموال، هل يتم احتساب أي تكاليف أخرى؟

لا، غير مسموح بذلك. يُحظر احتساب أي تكاليف إضافية تحت أي مسميات أخرى (على سبيل المثال: الرسوم الإدارية، رسوم الملف).

هل ينطبق أيضاً القانون المحدد للرسوم المرتبطة بتحصيل الأموال خارج نطاق القضاء (WIK) على المطالبات بالدفع المرتبطة بممارسة حقوق قانونية؟

فيما يتعلق بالمطالبات بالدفع المرتبطة بممارسة حقوق قانونية، فإن هذا التشريع يمكن الاحتكام إليه قانوناً. وهذا يتضمن أيضاً إمكانية استبعاد الاحتكام إلى هذا التشريع في هذا الشأن، يسري تطبيق الحد الأقصى للتعويض المرتبط بعدم دفع مبلغ الرسوم المرتبطة بتحصيل الأموال، وهو الحد المُحدد بموجب القانون، ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك بين الطرفين.